

سفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن جين ماريوت لـ «الثورة»

التسوية السياسية تمضي بخطى جيدة وعلى اليمنيين أن يفخروا بذلك

■ حل أي معضلة لابد أن يكون من الداخل فاليمن دولة لها سيادتها

هناك من يحاول تمرير أجندته الخاصة على حساب مستقبل اليمن وهذا ما نرفضه ويرفضه قرار مجلس الأمن (2051)

تحديات كثيرة لازالت ماثلة لكن اليمنيين قادرين على تجاوزها

الدول العشر مستمرة في دعم وحدة واستقرار أمن اليمن



السفيرة جين ماريوت

حضر من الجانب البريطاني ثلاثة وزراء في مؤتمر أصدقاء اليمن الذي عقد مؤخرا وقد ركز الوزراء في هذا المؤتمر على مثل هذه النقاط، وحث كل المتعهدين من أصدقاء اليمن على دفع ما تعهدوا به في المؤتمرات السابقة ولكن كما يبدو ثمة أسباب وعوائق لازالت تسهم في تباطؤ هذه المبالغ.

سيولد الصراع من جديد.. كيف تنتظرون إلى هذا الخروج؟

اعتقد الآن أن الحوار يمضي باتجاه مصفوفة من التنازلات والتسويات ستكون مواتية جداً لقرار مجلس الأمن وتأكيد على أمن واستقرار ووحدة اليمن، وأنا أرى أن اليمن قوية كدولة واحدة، وهذا الذي سيفيد اليمن والمشاكل التي تواجه الشعب اليمني في الجنوب، هي نفسها التي تواجه الشعب اليمني في الشمال ومطالبتهم واحدة هي الأمن والاستقرار والغذاء والوظائف.. هي نفس المشاكل التي هي موجودة في كل الدول وما يتعلق بالمشاكل الأخرى في اليمن، وذات الصلة بما خلفته الأزمات السياسية والحروب فحولها كما لاحظنا أنت ضمن النقاط العشرين، والنقاط الإحدى عشر، ومن الجيد أننا نرى الرئيس هادي مضى في هذه القرارات وكان من المفترض أن تتخذ هذه القرارات من قبل، لكن دعنا نكون واقعيين لأن تنفيذ جميع النقاط سيكلف اليمن مليارات من الدولارات واليمن لا تتوفر لها هذه المبالغ.

تعهدات المانحين

إشارة إلى ما تحتاجه اليمن لمعالجة تلك النقاط وتنفيذها.. ما هي جهود المملكة المتحدة في حث المانحين على دفع تعهداتهم؟

العلاقات الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية اليمنية البريطانية ما واقعها الآن؟

العلاقات الاقتصادية بين البلدين ممتدة عبر تاريخ طويل لكنها في الوقت الراهن مرهونة بالجانب الأمني ومستوى الاستقرار وهي الأمور المرهونة أيضاً بالوضع السياسي لليمن، واعتقد أن المستقبل مبشر بمستويات عليا من العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري والثقافي والعلمي وغيرها ولا ننسى أن أيضاً أن ترابط البلدين يزداد قوة ففي بريطانيا يقيم 80 ألف يمني بريطاني وهناك الكثير من البريطانيين يفضلون أو يحبون أن يأتوا إلى اليمن للأعمال التجارية وللاستثمار لكن هناك امرين لازالا يحدان من وجودهم وتدفعهم إلى اليمن، الأمر الأول هو التعلق بالوضع الأمني كما ذكرت لك أما الأمر الثاني فهي القوانين والأنظمة

في حوار صريح وشفاف قدمت سفيرة المملكة المتحدة البريطانية بصنعاء جين ماريوت رؤى قوية مؤيدة لمسار العملية السياسية تحت مظلة يمن مستقر موحد، ومرحلة انتقالية آمنة.

وأكدت سعادة السفيرة البريطانية جين ماريوت في حوار صحفي خاص لـ «الثورة» على ضرورة إدراك اليمنيين ما تتطلبه المرحلة الراهنة منهم، من تظافر الجهود وتفهم التحديات ليتمكنوا من الخروج بنجاح إلى فضاء أوسع مع السلمية والديمقراطية تتوج ما أنجزوه من خطوات رائدة على طريق الحوار الوطني وتنفيذ المبادرة الخليجية وأيتها التنفيذية،

وتطرفت تفصيلاً لمجمل القضايا ذات الصلة بمواقف مجموعة الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية والعملية السياسية والداعمة لأمن واستقرار ووحدة اليمن، وما يتطلبه معطى الواقع السياسي الراهن من عزيمة وصدق نوايا من شأنها ضمان تنفيذ مخرجات الحوار الوطني في المرحلة القادمة، وبسيادة يمنية مدعومة دولياً وإقليمياً، وكذلك القضايا ذات الصلة بالعلاقات اليمنية البريطانية الأمنية والاقتصادية وأفق تطويرها ومستقبلها.. إلى نص الحوار.

الدول بتنفيذ هذه المخرجات والتغلب على كل التحديات.

صعوبات

من خلال لقاء انكم مع القوى السياسية المتحاوره.. ماهي أبرز المشاكل التي لا زالت قائمة في طريق القرارات النهائية للحوار؟

هناك الكثير من التحديات لكنني على ثقة من أن اليمنيين قادرين على الوصول إلى طرق للتغلب على هذه التحديات ولا اعتقد أن أحداً غير اليمنيين سيحل العضلات اليمنية، فلا بد أن يكون الحل يمينياً لأن اليمن دولة لها سيادتها.. ومجموعة الدول العشر كانت وستظل موجودة لدعم وتشجيع الحوار كطريقة للخروج إلى حلول جذرية وليس لدعم مخرجات معينة، واعتقد أن أول تحد بعد نهاية الحوار الوطني هو كيف نشر المخرجات، وكيف ولماذا تم التوصل إليها، للشعب اليمني، ومن هنا يأتي دور الإعلام في الشرح وإيضاح الصورة والتعليق والانتقاد البناء للمخرجات ولكي يكون الحوار ناجحاً يجب أن يكون هناك تنازلات، قد لا ترضي كل الأطراف فالعض لن يكونوا سعداء لهذه التنازلات، وسيكون من المهم احتضان هذه الأطراف وفق مصلحة اليمن، وهذا لم يحصل في مصر.. لكن هذا لا يعني أننا نندع هذه الأطراف تملئ على الأغلبية ما يجب أن يتم أو ما تريده القلة.

هل هذه الأطراف داخلية أو خارجية؟

بشكل خاص هي أطراف داخلية.. حيث يوجد أساساً يحاولوا أن يمرروا أجندتهم الخاصة على حساب مستقبل اليمن وقرار مجلس الأمن رقم «2051» يؤكد على ضرورة الحد من هذه الأجندة..

أنت تعرف حول ما تحدث! والأهم أن يعي هؤلاء الناس أن الخيار الأفضل هو العمل لصالح اليمن، وليس لمصالحهم الخاصة.

إشارة إلى قرار مجلس الأمن «2051» هناك خروج واضح على موقفه الداعم لأمن واستقرار ووحدة اليمن إذ يتم الآن نقاش قضايا تمس بالوحدة اليمنية، وهذا ما

الدعم البريطاني

ما هي أوجه الدعم الذي قدمته بريطانيا للحوار الوطني والعملية الانتقالية في اليمن؟

المملكة المتحدة البريطانية قدمت 4.4 مليون جنيه استرليني ما يعادل «12» مليون دولار، وأعطينا «7» ملايين جنيه استرليني للانتخابات أي ما يعادل «21»



المحرر مع السفيرة

أول مسجد في بريطانيا وفي روابط كثيرة بين اليمنيين والبريطانيين كما أنني أتطلع لأن أرى الكثير من التفاعلات الثقافية البريطانية اليمنية المعبرة عن ثقافة البلدين والتاريخي بينهما وأحد أهدافي أني أشجع هذه التفاعلات لما يخدم مسار النهوض بالعلاقات الثنائية بين البلدين ولا أنسى هنا أن أشير إلى أن المملكة المتحدة تقدم 8 منح دراسية سنويا لليمن والإعلان لمنح العام القادم نزل خلال الأيام الماضية وهذه المنح تمثل في تحضير الماجستير في المملكة المتحدة خلال عام دراسي كامل ونحن حتى الآن اعطينا اليمن 150 منحة دراسية في المملكة المتحدة وهذا الرقم صغير جداً مقارنة بالأمريكان لكننا نعمل جهداً.

ما هي المخاطر التي تواجه الاستثمارات البريطانية باليمن؟

الخطر الأساسي يتركز في بؤرة الضمان القانوني للاستثمار بصفة عامة إكان بريطانيا أو حتى يمينياً محلياً لأن المستثمر بشكل عام والمستثمر البريطاني أو المستثمر البريطانية بشكل خاص يحرصون على ضمان أن تكون استثماراتهم آمنة ومحمية داخل اليمن بالقوانين.

ما الذي تتطلبه اليمن على الصعيد القانوني؟

اليمن تتطلب من إبنائها الجديدة في تقديم البيئة اليمنية الاستثمارية بصورة صحيحة من خلال إنفاذ القوانين بعد تطويرها وأن تقدم الفرص الممتازة والمغرية للأسمالية الطامحة في الاستثمار داخل اليمن وبالمناسبة أنا اليوم كنت في زيارة لمشروع يقام عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية وهو عبارة عن تحفيز وتشجيع العمالة اليدوية وما لاحظته بعد أفكاراً رائعة ستمكّن أصحابها في المستقبل من النمو والتطور من خلال الترويج والبيع لهذه المنتجات وخرجت مسرورة جداً من المشروع الذي يتبع السيدة منى طلحة للحرف اليدوية.

المشاريع التنموية

ما هي مساهمات المملكة المتحدة البريطانية في المشاريع التنموية المجتمعية في اليمن؟

لا تحضرني أي أرقام تفصيلية عن المشاريع المتعددة لكن أنا أؤكد لك أن بريطانيا هي أكثر الدول الأوروبية دعماً لمشاريع التنمية المجتمعية في اليمن وبشكل عام المملكة المتحدة البريطانية تنفق ما قدره 200 مليون دولار في المشاريع ذات البعد التنموي المجتمعي، كما أن المملكة البريطانية تستنفق نحو 200 مليون جنيه استرليني في المشاريع التنموية في اليمن وجزء كبير منها سيذهب في الغذاء لحوالي 200 ألف إنسان.

وماذا عن التعاون الثقافي والعلمي بين اليمن وبريطانيا؟

حقيقة لم أكن أعلم إلا وأنا باليمن أن اليمنيين هم من بنوا

التشريعية التي تضبط إيقاع بيئة الأعمال ومن الملاحظ أن هذه الأعمال والمشاريع ليست محمية بقوة وضمان القانون بل معرضة لمخاطر كثيرة.

ما هي المخاطر التي تواجه الاستثمارات البريطانية باليمن؟

الخطر الأساسي يتركز في بؤرة الضمان القانوني للاستثمار بصفة عامة إكان بريطانيا أو حتى يمينياً محلياً لأن المستثمر بشكل عام والمستثمر البريطاني أو المستثمر البريطانية بشكل خاص يحرصون على ضمان أن تكون استثماراتهم آمنة ومحمية داخل اليمن بالقوانين.

ما الذي تتطلبه اليمن على الصعيد القانوني؟

اليمن تتطلب من إبنائها الجديدة في تقديم البيئة اليمنية الاستثمارية بصورة صحيحة من خلال إنفاذ القوانين بعد تطويرها وأن تقدم الفرص الممتازة والمغرية للأسمالية الطامحة في الاستثمار داخل اليمن وبالمناسبة أنا اليوم كنت في زيارة لمشروع يقام عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية وهو عبارة عن تحفيز وتشجيع العمالة اليدوية وما لاحظته بعد أفكاراً رائعة ستمكّن أصحابها في المستقبل من النمو والتطور من خلال الترويج والبيع لهذه المنتجات وخرجت مسرورة جداً من المشروع الذي يتبع السيدة منى طلحة للحرف اليدوية.

المشاريع التنموية

ما هي مساهمات المملكة المتحدة البريطانية في المشاريع التنموية المجتمعية في اليمن؟

لا تحضرني أي أرقام تفصيلية عن المشاريع المتعددة لكن أنا أؤكد لك أن بريطانيا هي أكثر الدول الأوروبية دعماً لمشاريع التنمية المجتمعية في اليمن وبشكل عام المملكة المتحدة البريطانية تنفق ما قدره 200 مليون دولار في المشاريع ذات البعد التنموي المجتمعي، كما أن المملكة البريطانية تستنفق نحو 200 مليون جنيه استرليني في المشاريع التنموية في اليمن وجزء كبير منها سيذهب في الغذاء لحوالي 200 ألف إنسان.

وماذا عن التعاون الثقافي والعلمي بين اليمن وبريطانيا؟

حقيقة لم أكن أعلم إلا وأنا باليمن أن اليمنيين هم من بنوا

